المبحث الثاني

الدعم وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

توطئة وتمهيد:

* يستهدف هذا المبحث، الإجابة على تساؤل رئيسي وهو: ما هو تقييم الدعم في ضوء بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الموازنة المصرية ؟

وفي ضوء هذا التساؤل العام ، فإن التساؤلات الفرعية هي:

- هل هناك أثر لمخصصات الدعم على كل من عجز الموازنة واختلال ميزان المدفوعات المصري؟
- إن كانت إجابة السؤال السالف بنعم، فما هو هذا الأثر ونسبته المئوية ؟
- هل يصلح إلغاء سياسة الدعم اختلال ميزان المدفوعات وعجز الموازنة؟

خصصت هذا المبحث لإجابة التساؤلات السالفة بجعل إجابة كل تساؤل من التساؤلات السالفة، موضع مناقشة في المطلبين التاليين من خلال الاستعانة بالجداول التالية لتوضيح أثر دعم البنود الرئيسية بالموازنة العامة للدولة: (السلع الغذائية، البترول، الكهرباء) على عجز الموازنة وعلى ميزان المدفوعات. اختيار البنود الرئيسية له ما يبرره، حيث تستحوذ على النصيب الأكبر من مخصصات الدعم، كما اتضح لنا من المبحث الأول.

- كما يلي:

المطلب الأول: الدعم وعجز الموازنة

أولاً: دعم السلع الغذائية وعجز الموازنة

ثانياً: دعم البترول وعجز الموازنة

ثالثاً: دعم الكهرباء وعجز الموازنة

المطلب الثاني: الدعم وميزان المدفوعات.

أولاً: تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢م).

ثانيا: هيكل الواردات المصرية وفقا للمجموعات السلعية.

وفيما يلي تناول البحث للعناصر السالفة.

المطلب الأول
الدعم وعجز الموازنة

أولاً: الدعم الموجه لسلع الغذائية:

١) الجدول التالي يوضح المخصصات الموجهة لدعم السلع الغذائية ونسبتها إلى إجمالي الدعم والعجز النقدي

جدول رقم (٤)

المخصصات الموجهة لدعم السلع الغذائية ونسبتها إلى إجمالي الدعم والعجز النقدي

القيمة بالمليار جنيه

السنة	إجمالي الدعم	العجز النقدي	إجمالي دعم السلع الغذائية	نسبة دعم السلع الغذائية إلى إجمالي الدعم	نسبة دعم السلع الغذائية إلى العجز النقدي
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤,٩٣	٢٨	٣,٠٨	٦٢,٤٧٪	١١٪
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥,٩٥	٣٧,٢	٣,٥٣	٥٩,٣٢٪	٩,٤٪
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦,٩٤	٣٨,١	٤,٢١	٦٠,٦٦٪	١١٪
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٦,٣٥	٤٤	٧,٣٦	٧,٣٦٪	١٦,٧٪
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣,٧٦	٥٠,٧	١١,٦	٨٤,٣٠٪	٢٢,٨٪
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٤,٢٤	٥٦,٥	٩,٤١	١٧,٣٤٪	١٦,٦٪
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٣,٩٦	٤٢,١	٩,٤	١٧,٤٢٪	٢٢,٣٪
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٤,٢١	٦٠,٨٩	١٦,٤	١٩,٤٧٪	٢٦,٩٪
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩٣,٨٣	٦٨,٩٩	٢١,٠٧	٢٢,٤٥٪	٣٠,٥٪
٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٣,٥٦	٩٧,٨٧	١٦,٨١	١٧,١٦٪	١٧,١٪
٢٠١١/٢٠١٠	١١١,٢١	١٣٦,٥٨	٣٢,٧٤	٢٩,٤٣٪	٢٣,٩٪
٢٠١٢/٢٠١١	١٣٤,٩٦	١٦٧,٣٠	٣٠,٢٨	٢٢,٤٣٪	١٨٪
٢٠١٣/٢٠١٢	١٧٠,٨٠	٢٣٧,٧٦٥	٣٢,٥٥	١٩,٠٥٪	١٣,٦٪

المصدر: على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص٧٤ بالاعتماد على الحسابات الختامية للموازنة العامة ـ سنوات مختلفة.

٢) يتبين من الجدول رقم (٤) ما يلي[١]:

أ- تزايدت المخصصات الموجهة لدعم السلع الغذائية خلال فترة الدراسة، فقد ارتفعت تلك المخصصات من ٣,٠٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلى ٣٢,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣م بنسبة زيادة بلغت ٩٥٥٪.

ب- ارتفاع المخصصات الموجهة لدعم السلع الغذائية يرجع إلى مجموعة من الأسباب يتمثل أهمها في زيادة نسبة الدعم الموجهة إلى الخبز وذلك نتيجة للزيادة السكانية المستمرة والتغير في نمط الاستهلاك والاعتماد على الخبز المدعم وتحول القرية من منتجة للخبز إلى مستهلكة للخبز.

ج- على الرغم من تزايد المخصصات الموجهة لدعم السلع الغذائية إلا أن نسبة دعم السلع الغذائية إلى إجمالي الدعم ٧١,١١٪ عام٢٠٠٣/٢٠٠٤م، ٨٤,٣٠٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م إلا أن تلك النسبة انخفضت إلى ما بين ١٧٪، ٢٢٪ خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦م إلى ٢٠١٢/٢٠١٣م ذلك يرجع إلى ضم بند دعم المواد البترولية إلى الموازنة العامة ضمن التبويب الجديد لها عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م منذ ذلك العام وتضخمت المخصصات الموجهة لدعم المواد البترولية خلال نفس الفترة من ٣١,٣مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م إلى ٦٢,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ثم إلى ٩٥,٥ مليار جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٢م ثم إلى ١٢٠ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣م.

د- ترتب على انخفاض نسبة دعم السلع الغذائية إلى إجمالي الدعم انخفاض نسبة دعم السلع الغذائية إلى العجز النقدي فبعد أن وصلت نسبة مساهمة السلع الغذائية في العجز النقدي إلى ٣٠,٥٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م انخفضت لتصل إلى ١٣,٦٪ عام ٢٠١٢/٢٠١٣م.

(١) على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص٧٥ وما تلاها.

ثانياً: دعم المواد البترولية على عجز الموازنة العامة للدولة:

١) يمكن الاستعانة بالجدول التالي لتوضيح أثر دعم المواد البترولية على عجز الموازنة العامة للدولة.

جدول رقم (٥)

نسبة دعم المواد البترولية إلى إجمالي الدعم وإجمالي العجز النقدي خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦م إلى الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣م

القيمة بالمليار جنيه

السنة	إجمالي الدعم	العجز النقدي	إجمالي دعم المواد البترولية	نسبة دعم المواد البترولية إلى إجمالي الدعم	نسبة دعم المواد البترولية الى عجز الموازنة
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٥٤,٢٤	٥٦,٥	٤١,٨	٧٧٪	٧٣,٩٪
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٥٣,٩٦	٤٢,١	٤٠	٧٤٪	٩٥٪
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٨٤,٢١	١٠,٨٩	٣٦٠٥	٤٣,٣٪	٩٩,٩٪
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٩٣,٨٣	٦٨,٩٩	٦٢,٧	٦٦,٨٪	٩٠,٨٪
٢٠٠٩/٢٠١٠	٩٣,٥٧	٩٧,٨٧	٣٣,٧	٣٦٪	٣٤,٤٪
٢٠١٠/٢٠١١	١١١,٢١	٣٦,٥٨			
٢٠١١/٢٠١٢	١٣٤,٩٦	١٦٧,٣٠	٩٥,٥٣	٧٠,٨٪	٧٥٪
٢٠١٢/٢٠١٣	١٧٠,٨٠	٢٣٧,٧٦٥	١٢٠	٧٠,٢٪	٥٠,٤٪

المصدر: على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ٧٩ بالاعتماد على البيانات الواردة بالحسابات الختامية للموازنة العامة.

٢) من الجدول رقم (٥) يتضح مساهمة المخصصات الموجهة لبند دعم المواد البترولية في زياد[illegible] موازنة ذلك نظرا لاستحواذها على الجزء الأكبر من إجمالي الدعم.

ثالثاً: أثر دعم الكهرباء على عجز الموازنة العامة للدولة:

١) يمكن تتبع تطور دعم الكهرباء ونسبته للإنفاق العام خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلى ٢٠١٢/٢٠١٣م من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٦)

تطور دعم الكهرباء ونسبته للإنفاق العام خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلى ٢٠١٢/٢٠١٣م

القيمة بالمليار جنيه

السنة	إجمالي الدعم	العجز النقدي	قيمة دعم الكهرباء	نسبة دعم الكهرباء إلى إجمالي الدعم	نسبة دعم الكهرباء إلى العجز النقدي
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤,٩٣	٢٨	١,٧٩	٦,٣٩٪	١,٧٧٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥,٩٥	٣٧,٢	٢,٤	٦,٤٥٪	٢,٠٧٧
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦,٩٤	٣٨,١	٢,٣٧	٦,٢٪	١,٨٦٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٦,٣٥	٤٤	٢,٨٤	٦,٤٥	١,٩٤٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣,٧٦	٥٠,٧	٢,٧١	٥,٣٪	١,٦٧٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٤,٢٤	٥٦,٥	٣,٠٢	٥٠٣٪	١,٤٥٣
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٣,٩٦	٤٢,١	٣,٠٩	٧,٣٪	١,٩٣٠
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٤,٢١	٦٠,٨٩	٣,٥٣	٥,٧٩٪	١,٢٥٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩٣,٨٣	٦٨,٩٩	٤,٣٤	٦,٢٩٪	١,٢٣٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٣,٥٦	٩٧,٨٧	٤,٩٩	٥,٠٩٪	١,٣٦
٢٠١١/٢٠١٠	١١١,٢١	١٣٦,٥٨	١٠,٥	٧,٦٧٪	٢,٦١
٢٠١٢/٢٠١١	١٣٤,٩٦	١٦٧,٣٠	١٢,٣	٧,٣٥٪	٢,٦١

المصدر: على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص ٨١، بالاعتماد على الشركة القابضة لكهرباء مصر وزارة الكهرباء والطاقة التقرير السنوي أعداد مختلفة .

٢) من الجدول رقم (٦) يمكن رصد بعض الملاحظات التالية[١]:

أ) التزايد المستمر في عجز الموازنة والذي بلغ في عام ٢٠١١/٢٠١٢م ١٦٧,٣٠ مليار جنيه نتيجة عدة أسباب من ضمنها تزايد المخصصات الموجهة للدعم والتي وصلت في نفس العام ١٣٤,٩٦ مليار جنيه نصيب الكهرباء منها ١٢,٣ مليار جنيه خلال نفس العام أيضا زادت نسبة الإنفاق العام على الكهرباء من ١,٧٢٪ عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلى ٢,٦١٪ عام ٢٠١١/٢٠١٢م لذا يتطلب الأمر تقديم بدائل لترشيد دعم الكهرباء وضمان وصوله لمستحقيه.

ب) لا يعتبر دعم الكهرباء في الموازنة العامة للدولة هو إجمالي دعم الكهرباء في مصر فبالإضافة لدعم الكهرباء الذي تحملته الموازنة العامة في عام ٢٠١١/٢٠١٢م فقد تحملت وزارة الكهرباء والطاقة أيضا دعم للكهرباء قدر بنحو ١٦,٣٤ مليار جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٢م بنسبة زيادة قدرها ١٤,٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٠/٢٠١١م خصصت وزارة الكهرباء والطاقة ١٢,٥ مليار جنيه منها لمستهلكي المنازل حيث تمثل الدعم في دعم الوقود المستخدم في توليد الكهرباء أو دعم بعض الشرائح التي تستهلك الكهرباء في بعض القطاعات.

(١) على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص٨٢ وما تلاها.